أوراق إستراتيجية

بناء الشبكات الإسلامية المعتدلة

بقلم: أنجيل راباسا، شيريل برنار، لويل شوارتز، بيتر سيكل

راند كوربوريشن – تلخيص للتقرير المؤلف أصلاً من 218 صفحة.

يقدم هذا التقرير أولاً شرحاً حول كيف تم إنشاء شبكات خلال الحرب الباردة– كيف قامت الولايات المتحدة بتشخيص ودعم حلفاء لها وكيف عملت على وقايتهم من المخاطر، ثانياً يقوم بتحليل وجوه التشابه والاختلاف بين الواقع السائد أثناء الحرب الباردة وبين المواجهة مع الإسلام الأصولي اليوم، وكيف يؤثر هذا التشابه أو الاختلاف على سعي أمريكا لبناء شبكات اليوم. ثالثاً، يتفحص استراتيجيات وبرامج الولايات المتحدة الحالية للتدخل في العالم الإسلامي. وأخيراً، يعد خارطة طريق لبناء شبكات ومنظمات من المسلمين المعتدلين. نتيجة أساسية توصل إليها هذا التقرير هو أن الولايات المتحدة وحلفاءها يحتاجون، رغم أنهم قد أخفقوا حتى الآن في تحقيق ذلك، إلى وضع معايير واضحة للعلاقات مع المعتدلين الحقيقيين. فالنتيجة الواضحة والتي أصبحت مرئية هو تثبيط المسلمين المعتدلين الحقيقيين.

الدروس المستفادة من الحرب الباردة

إن الارتباط القوي بين الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة ومساعيها لبناء أنظمة ديمقراطية كان السبب الأساس لنجاح سياسة الاحتواء التي قامت بها الولايات المتحدة (تجاه الاتحاد السوفياتي)، بحيث أن هذا الأمر يقدم نموذجاً لصانعي القرار اليوم.

فالولايات المتحدة اليوم تواجه عدداً من التحديات في بناء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي تعكس تلك التي واجهها صانعو القرار في بدايات الحرب الباردة. ثلاثة تحديات تحديداً تبدو ذات أهمية. الأولى، في أواخر الأربعينات ومع بداية الخمسينات، اختلف الأمريكيون الذين هم في موقع القرار حول إذا ما كان ينبغي لمساعيهم في بناء الشبكات الديمقراطية أن تكون هجومية أم دفاعية. فقد اعتقد البعض بأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تعتمد إستراتيجية هجومية تقضي بالقضاء على النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من خلال مساعدة مجموعات، في السر والعلن، داخل هذه البلدان كانت ناشطة في محاولتها للقضاء على الحكومات الشيوعية. والبعض الآخر كان يؤمن باعتماد إستراتيجية دفاعية تركز على احتواء التهديد السوفياتي من خلال دعم الديمقراطيين في أوروبا الغربية، آسيا، وأمريكا اللاتينية. وبالرغم، من أن الإستراتيجية الدفاعية قد نجحت إلى حدٍ بعيد، فقد سعت الولايات المتحدة أن تعكس عملية تدفق الأفكار: فبدلاً من أن تتدفق الأفكار الشيوعية إلى الغرب من خلال الاتحاد السوفياتي ومؤسساته المتصدرة، فيمكن للأفكار الديمقراطية أن تتسرب خلف الستار الحديدي من خلال شبكات معلومات مستحدثة.

تحدٍ آخر واجهه صانعو القرار أثناء الحرب الباردة وهو الحفاظ على موقعية المجموعات التي تقوم الولايات المتحدة بدعمها. فإن منظمو المساعي الأمريكيين لبناء الشبكات حاولوا التخفيف من المخاطر التي يمكن أن تواجهها هذه المجموعات من خلال، أولاً، الحفاظ على مسافة

بين هذه المنظمات والحكومة الأمريكية، وثانياً، من خلال اختيار شخصيات مرموقة ذات رصيد شخصي كبير لترؤس هذه الشبكات. كما قامت الولايات المتحدة بدعم أنشطة الشبكات المستقلة كالفدرالية العمالية الأمريكية.
التحدي الثالث الذي كان يواجه صانعو القرار هو تحديد إلى أي مدى ينبغي توسيع التحالف ضد الشيوعية... في النهاية قررت الولايات المتحدة أنه يمكن لأي شخص أن يكون جزءً من هذا التحالف طالما أنه يلتزم بمجموعة من المبادئ الأساسية.

وجوه التشابه والاختلاف بين الواقع أثناء الحرب الباردة والعالم الإسلامي اليوم

في بداية الحرب الباردة كانت الحركة الشيوعية العالمية التي كان يقودها الاتحاد السوفياتي والذي يمتلك أسلحةً نووية، هي مصدر التهديد؛ أما اليوم فإن الحركة الجهادية العالمية التي تقوم بتوجيه الضربات للغرب عبر أعمال إرهابية تتسبب بعدد هائل من الضحايا هي من يشكل هذا التهديد. ثانياً، وكما كان عليه الحال في الأربعينات، فإننا نشاهد عملية خلق لعدد واسع من البيروقراطيين الحكوميين الأمريكيين لمحاربة هذا التهديد. أخيراً، والأهم من ذلك، خلال السنوات الأولى للحرب الباردة كان معروفاً وعلى نطاقٍ واسع بأن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا متورطين بصراع أيديولوجي. وقد علم صانعو القرار بأن مثل هذا الصراع سوف تتم مواجهته على المستويات الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية، والنفسية. أما اليوم، ما توصلت إليه وزارة الدفاع في تقريرها الدفاعي الذي يصدر كل أربع سنوات، بأن الولايات المتحدة متورطة في حرب "هي معاً حرب أسلحة وحرب أفكار"، وتحقيق النصر فيها في النهاية يكون فقط إذا ما تم "إسقاط أيدولوجيات المتطرفين من أعين أتباعهم والداعمين لهم ضمنياً."
كحكومة جمهورية، فقد كان للاتحاد السوفياتي مصالح حكومية تحتاج لحمايتها، وحدود جغرافية محددة، وتركيبة حكومية واضحة. أما اليوم، وعلى عكس ذلك، فإن على الولايات المتحدة مواجهة لاعبين غامضين لا ينتمون إلى دولة محددة ولا يسيطرون على منطقة محددة، يرفضون أعراف النظام العالمي، ولا يخضعون لوسائل الردع العادية.

برنامج الولايات المتحدة للتدخل في العالم الإسلامي

النقطة الجوهرية للمنهجية المقترحة هي جعل إنشاء شبكات من المسلمين المعتدلين هدف واضح لبرامج الحكومة الأمريكية.
ويمكن أن يسير تقدم إنشاء الشبكات المعتدلة على ثلاثة مستويات: **1**) تقديم الدعم للشبكات التي هي أصلاً موجودة، **2**) اكتشاف الشبكات الفعالة وتعزيز إنشاءها ونموها؛ **3**) المساهمة في تهيئة الظروف اللازمة للتعددية وتقبل الآخر والتي تعتبر مناسبة لنمو مثل هذه الشبكات.
معظم الجهود والمساهمات التي تقوم بها الحكومة الأمريكية والتي تهمنا تقع ضمن عناوين: تشجيع الديمقراطية، إنشاء مجتمع مدني، والدبلوماسية العامة.

تشجيع الديمقراطية

تؤكد الولايات المتحدة، على المستويين العام والخاص، على أهمية اعتماد قيم العدالة الديمقراطية والحرة، تقبل الآخر، التعددية، حكم القانون، واحترام الحقوق الإنسانية والمدنية. هذا التأكيد على القيم الديمقراطية يساهم في إنشاء بيئة اجتماعية وسياسية تسهل تشكيل الشبكات المعتدلة.

ومن أجل ترجمة أهداف هذه السياسات بنحوٍ عملي تقوم وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتطور العالمي(**USAID**) بتوقيع اتفاقيات مع منظمات غير حكومية (**NGOs**)، تحديداً: المنح الوطنية للديمقراطية (**NED**)، المؤسسة الجمهورية العالمية (**IRI**)، المؤسسة الوطنية الديمقراطية (**NDI**)، المؤسسة الآسيوية، والمركز المخصص لدراسة الإسلام والديمقراطية (**CSID**). كل هذه المؤسسات لا تتوخى الربح وممولة من قبل الحكومة الأمريكية.

وبالرغم من أنها بعيدة عن البرنامج الأمريكي الأوسع للتدخل في العالم الإسلامي، فإن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (**MEPI**) تمثل محاولة مثيرة للتخلص من الطرق النموذجية لما قبل حادثة **11/9**. تبني الـ **MEPI** برامجها على "دعائم" أربعة ـــــ الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، التعليم، ودعم النساء ـــ وتدعم بشكلٍ مباشر المنظمات غير الحكومية المحلية على أسس أكثر حداثةً ومرونة.

لقد تم تصميم الـ **MEPI** من أجل التحول عن المبادرات التقليدية (حكومة–إلى–حكومة) من خلال الاعتماد على المنظمات غير الحكومية الأمريكية، كمتعهدين تنفيذيين، لتوزيع منح صغيرة للمنظمات غير الحكومية المحلية ضمن حدود "الدعائم" الأربعة.

إنشاء مجتمع مدني

إن تعزيز الديمقراطية يسير يداً بيد مع إنشاء مجتمع مدني؛ في الحقيقة الكثيرون من الأكاديميين ومن هم في عالم السياسة يعتبرون بأن المجتمع المدني هو مقدمة ضرورية للديمقراطية. المجتمع المدني يرجع بشكلٍ عام إلى مجموعة من القيم والقوانين التي تخدم كعازل ورابط جوهري بين الحكومة والأفراد، والعائلات، والعشائر؛ وأكثر ما تبرز عندما تقف مؤسسات اجتماعية ومدنية في وجه القوى التي تأتي بها الحكومة. وبينما ينمو المجتمع المدني ويتطور بسهولة أكبر في ظل الديمقراطية، فإن تطوره يُعتبر ممكناً ومطلوباً في الدول قبل أن تصبح ديمقراطية. إن العلاقة بين تطوير مجتمع مدني وبناء شبكات هي علاقة تكاملية: فهي تعزز بعضها البعض وتعتمد على بعضها البعض. نظرياً، بينما يبدأ المجتمع المدني بالبروز، تتبعه الشبكات المعتدلة وبالعكس. على المستوى العملي، فإن الجهود الأمريكية لتطوير مجتمع مدني تُعد أهم من تعزيز الديمقراطية ـــــ فهي تتضمن البرامج المعدة لتعزيز الديمقراطية إضافة إلى تلك التي هي غير مرتبطة مباشرةً بالديمقراطية. وتتضمن هذه البرامج تلك التي تدعم الفرص الاقتصادية، وسائل الإعلام المسؤولة والمستقلة، حماية الأقليات وحقوق النوع، والاستفادة من الضمان الصحي والتعليم. هذه الطريقة الواسعة الأفق ناظرة إلى التأثير المستقبلي، وتقوم ببناء الديمقراطية وقيم التحرر تدريجياً ابتداءً من العمال العاديين وصعوداً. مثل هذه الإستراتيجية تشكل تحديات محددة للأسلوب التقليدي المعمول به من قبل الحكومة الأمريكية، تحديداً بالنسبة لوزارة الخارجية، التي اعتادت تركيز علاقاتها مع الحكومات.

تعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع مدني كلاهما يواجه مانعين أساسيين: مقاومة ناشطة من قبل الأنظمة الاستبدادية، والافتقاد إلى معيار ملموس لمحاكمة الأداء. مقاومة الحكومة تبرز من خلال القوانين التي تمنع المنظمات غير الحكومية من التشكل أو القبول بالدعم الخارجي، المراقبة المشددة للمنظمات غير الحكومية، ومؤخراً طرد الموظفين (البحرين) وتعليق الأنشطة(مصر).

على الجبهة الدبلوماسية العامة، قامت وزيرة الخارجية، كونداليزا رايس، بالمشاركة في المسعى لجعل وزارة الخارجية والحكومة الأمريكية تتبع "دبلوماسية متحولة" وعلى نطاق واسع، حيث يقوم الموظفون الحكوميون الأمريكيون بزرع الدبلوماسية العامة في سياستي التخطيط والتنفيذ. ولكن ضمن الحكومة، تبقى أهداف الدبلوماسية العامة متغيرة. وبالتالي فإنه من غير المفاجئ أن يكون تأثيرها هو الأكثر انتشاراً والأصعب على التقييم.

الوسائل الأكثر شيوعاً في نقل الدبلوماسية العامة للعالم الإسلامي هي حتى الآن الراديو، محطات البث الفضائية، تحديداً راديو سوا، وشبكة التلفزيون الأمريكية الشرق أوسطية(الحرة). بينما تعرضت الحرة لانتقادات كثيرة لعدم قدرتها على الحصول على مساهمة في السوق، فإن راديو سوا استطاع أن ينجح في تكوين جمهور. إلا أن النجاح في كسب جمهور لا يُترجم بشكل واضح إلى أرباح صافية في الاعتدال العام أو إلى أشكال ملموسة من بناء المؤسسات المعتدلة.

فمن غير الواضح إذا ما استطاع راديو سوا، أو الحرة من تشكيل مواقف إيجابية في العالم الإسلامي تجاه السياسات الأمريكية بالرغم من تكلفتهما الباهظة (**700** مليون دولار سنوياً، أو ما يساوي عشرة أضعاف المبلغ المخصص للـ **MEPI**).

خارطة الطريق لبناء شبكات معتدلة

أسلوبنا يدعو للقيام بتغيير جذري للإستراتيجية المتساوقة والمعتمَدة حالياً للتدخل في العالم الإسلامي. الطريقة الجديدة تحدد مكان المشكلة وهو الشرق الأوسط وتبني برامجها تبعاً لذلك. هذه المنطقة تفوق في مساحتها، تنوعها، ضبابيتها، ومعاناتها من القطاعات غير المعتدلة القدرة على جذبها (كما تعكسه تجربة الـ **MEPI**).

فيمكن لها أن تمتص كميات كبيرة من الموارد من دون إحداث أي تأثير. فعوضاً عن ذلك، على الولايات المتحدة أن تعتمد سياسة جديدة غير متساوقة وعشوائية. كما في الحرب الباردة، ينبغي للمساعي الأمريكية أن تتفادى مركز الجاذبية للخصم وبدلاً من ذلك أن تركز على الحلفاء، البرامج، والمناطق حيث يكون للدعم الأمريكي الاحتمال الأكبر في التأثير في حرب الأفكار.

وفيما يختص بالحلفاء، فإنه من المهم تشخيص القطاعات الاجتماعية التي يمكن أن تشكل حجر الأساس للشبكات المقترحة.

الأولوية ينبغي أن تُعطى:

للأكاديميين والمفكرين المسلمين المتحررين والعلمانيين.

لعلماء الدين الشباب والمعتدلين.

للناشطين الاجتماعيين.

للجمعيات النسائية المشاركة في حملة الدفاع عن حقوق المرأة.

للكتاب والصحافيين المعتدلين.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تضمن لهذه الشخصيات البرامج وأن تجعلها مرئية.

البرامج المساعدة ينبغي أن تتمحور حول القطاعات المذكورة أعلاه وتشمل:

التربية على الديمقراطية، تحديداً البرامج التي تستخدم نصوصاً إسلامية وأحاديث تعطي شرعية للتعليم الذي يدعم القيم الديمقراطية والتعددية.

وسائل الإعلام، دعم وسائل الإعلام المعتدلة يُعتبر أساسياً لمحاربة سيطرة المخالفين للديمقراطية والعناصر المحافظة المسلمة على الإعلام.

المساواة بين الجنسين تشكل قضية حقوق المرأة أرضية أساسية لمعركة حرب الأفكار، كما أن الداعمين لحقوق المرأة يتحركون في بيئات صعبة. التشجيع على المساواة بين الجنسين يُعتبر عاملاً جوهرياً لأي مشروع من أجل دعم المسلمين المعتدلين.

دعم السياسات. للإسلاميين أجندات سياسية وكذلك فإن المعتدلين يحتاجون للانخراط في أنشطة تجعلهم يحصلون على التأييد. إن الأنشطة للحصول على الدعم والتأييد تعتبر مهمة من أجل تشكيل الجو السياسي والقانوني في العالم الإسلامي.

فيما يختص بالمسألة الجغرافية، نقترح أن يكون هناك تحول في الأولويات من منطقة الشرق الأوسط إلى مناطق العالم الإسلامي حيث تكون حرية التحرك ممكنة بنحوٍ أكبر، وأن تكون البيئة أكثر قابلية للتحرك والتأثر، واحتمال النجاح وتوقعه يكون أكبر. إن الأسلوب الحالي دفاعي وانفعالي. إن هذا الأسلوب، المبتني على معرفة أن منشأ الأفكار الراديكالية هو الشرق الأوسط وأنه يتم نشرها من هناك إلى باقي العالم الإسلامي، بما في ذلك إلى الجاليات الإسلامية في أوروبا وشمال أمريكا، يحدد أفكار وجهود المتطرفين في الشرق الأوسط ويسعى إلى مواجهتها. السعي لعكس مجرى الأفكار يشكل سياسة أفضل. هناك كتب مهمة تصدر عن مفكرين، مثقفين، ناشطين، وقياديين ينتمون للجالية الإسلامية، في تركيا وإندونيسيا وغيرها من المناطق ينبغي أن تُترجم إلى اللغة العربية وأن تُنشر على نطاقٍ واسع. هذا لا يعني هجر المناطق الأساسية. وإنما، ينبغي أن يكون الهدف أن يتم التمسك بالأرضية على أساس توقع فرص للتقدم، يمكن أن تظهر في أية لحظة.

هناك نوع من التواصل جارٍ الآن بين المعتدلين، إلا أنه عشوائي وغير مُعطى ما يستحق من الاهتمام. الأفراد والجماعات التي تقوم بالتواصل والتي لم تتشكل هويتهم كمعتدلين بشكل قوي بعد، أو الشبكات المعتدلة المزيفة، فضلاً عن أنها تؤدي إلى هدر الثروات فهي تؤدي إلى نتائج معاكسة.

إن الدبلوماسية العامة حالياً متخلفة عن الإعلام وتحتاج إلى النظر عن قرب إلى الظروف الحالية. كان الراديو وسيلة إعلامية مهمة أثناء الحرب الباردة، يساعد الشعوب المعزولة على الوصول إلى المعلومات. أما اليوم، فإن سكان العالم الإسلامي مغمورون بكمٍ هائل من المعلومات والتي هي غالباً غير دقيقة ومحرفة. راديو سوا والحرة يتم النظر إليهما كممثلين للحكومة الأمريكية وبالرغم من تكلفتهما الباهظة، فإنهما لم ينجحا في تشكيل مواقف إيجابية تجاه الولايات المتحدة.

فإننا نؤمن بأن الأموال التي يتم صرفها على راديو سوا، وتلفزيون الحرة من الأفضل أن يتم صرفه لدعم وسائل الإعلام المحلية والصحفيين الذين يتبنون أجندة ديمقراطية وتعددية.

نقترح إطلاق المبادرة المقترحة في هذا التقرير مصاحبة بورشة عمل تُقام في واشنطن أو في مكان آخر مناسب، يضم مجموعة صغيرة من ممثلي المعتدلين المسلمين. وتخدم ورشة العمل هذه في الحصول على المعلومات وأخذ الدعم منهم للمبادرة وتحضير الأجندة ولائحة المنتسبين لمؤتمرٍ عالمي على نسق ذلك الذي لمجلس الحرية الثقافية.

في حال نجح هذا الأمر، يتم العمل مع المجموعة الأساسية لعقد مؤتمر دولي يُقام في مكان ذات دلالة مهمة للمسلمين، ككوردوبا في أسبانيا، على سبيل المثال، لإطلاق منظمة ذات شأن لمحاربة الراديكاليين الإسلاميين.